

وفي سنة ١٩٢١ عقد جابوتينسكي ، وكان لا يزال يومها عضواً في الإدارة الصهيونية ، اتفاقاً مع وزير داخلية حكومة روسيا البيضاء ، رغم أن تلك الحكومة قامت بارتكاب مذابح ضد اليهود في أوكرانيا من خلال بناوتها للبولشيفيكين ، تعهدت الحكومة الأوكرانية بموجبه بأقامة وحدة شرطة يهودية ، تساعد على حفظ الأمن بين اليهود ، بناء على طلب جابوتينسكي ، وتعتبر جزءاً من القوات المسلحة التابعة للحكومة الأوكرانية ( حكومة بتليورا ) . ولما وجهت الإدارة الصهيونية اللوم الى جابوتينسكي لاقدامه على هذا العمل ، أعلن انه سار على خطى هرتسل وفعل مثله ، عندها عقد اتفاقه مع بليفه .

وفي أواخر الثلاثينات تمكن جابوتينسكي أيضاً من اقناع حكومة بولونيا ، التي كانت تتبجح بسياسة مناوئة لليهود فيها ، بتولي تدريب أعضاء منظمته العسكرية ، أسهل ، لقاء تعهد بنقل أولئك الأعضاء وغيرهم من اليهود الى فلسطين ، بحيث تتخلص بولونيا منهم في النهاية . ولكن نشوب الحرب العالمية الثانية ، سنة ١٩٣٩ ، منع الاستمرار في عمليات التدريب تلك .

وفي مطلع الثلاثينات أخرجت اتصالات عدة بين الزعامة الصهيونية وبين سلطات إيطاليا الفاشية ، واجتمع أيزمان بموسوليني أكثر من مرة ، في محاولة للوصول معه الى اتفاق يساعد على تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين .

وفي سنة ١٩٣٣ ، وبعد سيطرة النازيين ( كبار اعداء اليهود واليهودية ) على ألمانيا توصلت الزعامة الصهيونية الى اتفاق معهم ، بقي ساري المفعول حتى نشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ ، سمح بموجبه لليهود الراغبين في الهجرة الى فلسطين بنقل ( همفراه ) أملاكهم الى هناك . وقد تمكنت الحركة الصهيونية ، بواسطة هذا الاتفاق ، من تحويل ما قيمته ٨ ملايين ليرة فلسطينية ، وهو مبلغ ضخم إذا قيس بمقاييس تلك الفترة ، من الأموال والبضائع التي كان ملكاً لليهود الألمان الى فلسطين ، وهي الأموال والبضائع التي ساعدت على إقامة أسس الصناعة اليهودية في فلسطين . أما القيادة النازية ، من ناحيتها ، فقد وافقت على هذا الاتفاق ونفذته لاستغلاله في كسر حملة المقاطعة التي شنتها المنظمات اليهودية في مختلف أنحاء العالم للبضائع النازية ، احتجاجاً على الإجراءات المعادية لليهود التي اتبعتها ألمانيا ، وقد تم لها ما أرادت .

وبعد اقامة إسرائيل قامت الحركة الصهيونية ، كما هو معروف ، بالحصول على ما تبقى من تلك الممتلكات ( بل وأكثر من قيمتها ) في إطار اتفاقية التعويضات التي عقدت بين ألمانيا الغربية وإسرائيل ، وساعدت على دعم إسرائيل وتقديمها اقتصادياً .

وحتى اليوم ، لا تزال إسرائيل — ومنذ فترة غير قصيرة — تحافظ على علاقات ودية للغاية وتعاون وثيق في عدة مجالات مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا .

وعليه ، استناداً الى السجل الذي قدمناه حول الملامح العنصرية في عقيدة الصهيونية وممارساتها ، منذ نشأتها وحتى اليوم ، يظهر بوضوح أن الجمعية العمومية للأمم المتحدة لم تخطئ عندنا ادانت الصهيونية واعتبرتها شكلاً من أشكال التمييز العنصري . ولا أسس موضوعية للحملة التي تشنها الدوائر الصهيونية في العالم ، أو المتعاونين معها ، ضد هذا القرار أو ضد الدول التي صوتت لجانبه .

لنا ملاحظة واحدة فقط حول هذا القرار — جاء متأخراً .